عقدت اجتماعها بحضور الوزيرة رنا الفارس وممثلين عن الهيئات ذات الصلة

«المالية»: تشكيل فريق فني لفك التشابك بين القوانين الخاصة بـ«فيلكا» وما يتعلق بتطوير المنطقة الشمالية

الحمد: الحكومة وعدت بتقديم عرض مرئي الأسبوع المقبل ستبين فيه ملامح المشروع وعوائده

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعاً أول أمس لمناقشة المشروع المقدم من الحكومة بشأن تطوير المنطقة الشمالية الاقتصادية، والاقتراحات بقوانين بشأن تطوير جزيرة فيلكا.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الحمد في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن اللجنة ناقشت المشروع الحكومي بشأن المنطقة الشمالية الاقتصادية، مضيفاً إنه بناء على طلب اللجنة واستفساراتها بشأن المشروع وعدت الحكومة بتقديم عرض مرئي الأسبوع المقبل.

وأوضح الحمد أن العرض المرئي ستبين فيه الحكومة ملامح المشروع وعوائده وفرص العمل التي سيوفرها المشروع والتشريعات المطلوبة لتنفيذه وسريانه.

وأوضح الحمد أنه بخصوص مشروع جزيرة فيلكا فهناك 3 اقتراحات بهذا الشأن أولها وصل إلى اللجنة والاقتراحان الآخران ستتم إحالتهما إلى اللجنة قريباً.

وبين أن اللجنة خلصت في هذا الصدد إلى تشكيل فريق عمل مكون من المكتب الفني للجنة وبلدية الكويت وهيئة الاستثمار وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

اللجنة توصلت إلى ضرورة أن يكون هناك مزيد من النقاش حول هذين المشروعين المهمين

وبين أن من مهام هذا الفريق فك التشابك بين القوانين الخاصة بجزيرة فيلكا وما يتعلق بتطوير المنطقة الشمالية الاقتصادية، مستدركاً" بمعنى هل ستظل جزيرة فيلكا ضمن القوانين الخاصة بها أم ضمن القوانين الخاصة بالمنطقة الشمالية الاقتصادية".

وأضاف الحمد إن اللجنة كذلك توصلت إلى ضرورة أن يكون هناك مزيد من النقاش حول هذين المشروعين المهمين.

وذكر الحمد إن الاجتماع تم بحضور وزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، وممثلين عن كل من بلدية الكويت والهيئة العامة للاستثمار وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الحجرف للرشيد: ما سبب بطء «هيئة الشراكة» في تهيئة الفرص الاستثمارية؟ وما آلية عملها واقعياً؟

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً برلمانياً لوزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، عبد الوهاب الرشيد، حول "البطء الشديد في تهيئة هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للفرص الاستثمارية وآلية عملها على أرض الواقع".

وقال: "أنشئت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب القانون رقم 116 لسنة 2014 بهدف تنمية العلاقات بين القطاعين وبناء صورة مشرقة تعكس قوة الاقتصاد الكويتي وتهدف كذلك إلى تهيئة الاقتصاد للعمليات التنموية الكبرى من خلال إيجاد فرص استثمارية تخلق جواً مناسباً لجذب رؤوس الأموال الضخمة مما يعود بالنفع على الاقتصاد وخلق فرص عمل للشباب الكويتي الذي يعاني من قلة فرص العمل في الوقت الحالي، لكن من واقع حال "لهيئة" هناك بطء شديد في تهيئة هذه الفرص الاستثمارية وآلية عملها على أرض الواقع".

مبارك الحجرف

وسأل الحجرف عن "عدد المشروعات المرسلة من الهيئة مع ذكر تواريخ بدايتها ونهايتها، وعدد المشروعات التي في مراحل التقييم وعدد المشروعات التي في طور الدراسة وعدد المشروعات المستقبلية".

وقال: ما نوعية المشاريع التي يستهدفها عمل الهيئة؟ وما طموح الهيئة فيما يخص المشاريع العملاقة، خصوصاً وأن هناك مشاريع تعد ثروة وطنية مثل مشروع مردم نفايات الجهراء القريب من المنطقة السكنية؟ وما المدة الزمنية التي يستغرقها ترسية المشروع من بداية الطرح لحين إسناده؟ طالبا تزويده بمدة ترسية كل مشروع.

وأضاف: هل توجد قضايا مرفوعة على الهيئة أو رفعتها الهيئة على أصحاب العطاءات؟

أكد أنه يعد ملفا كاملا سيتم تسليمه إلى الجلاوي و"نزاهة" لاتخاذ اللازم

الساير: شبهة تجاوزات على المال العام في «المناقصات المركزية» تستوجب التحقيق ومحاسبة المتورطين

مهند الساير

قال النائب مهند الساير إن هناك شبهة تجاوزات على المال العام في لجنة المناقصات المركزية، كاشفا عن أنه يعد ملفا كاملا سيتم تسليمه إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة جمال الجلاوي والهيئة العامة لمكافحة الفساد لاتخاذ إجراءات تجاه المتورطين.

وأوضح الساير في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه في 4 يناير الجاري تحدثت مع وزير العدل و"نزاهة" بشأن تفاصيل وقائع في لجنة المناقصات المركزية وننتظر الرد بإحالة المتجاوزين على المال العام في لجنة المناقصات إلى لجان التحقيق.

وأكد اهتمام وزير العدل بهذه القضية بما يتوافر لديه من المعلومات عن التجاوزات التي تحصل في بعض الترسيات وطرح المناقصات بما يعد مساسا بالمال العام.

وأوضح أن "هناك مناقصات تطرح لأناس بعينهم وترسية مناقصات لأقرباء أشخاص في لجنة المناقصات"، كاشفا عن أنه "بحث وراسل الكثير من الشركات حول هذا الموضوع".

وتساءل كيف أن مناقصة قيمتها السوقية 1.8 مليون دينار تتم ترسيتها بـ 3.5 ملايين دينار؟، مؤكداً أن هذا الملف متكامل وقام بإعداده وسوف يسلمه للوزير المعني لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وشدد على أن أهم الإجراءات التي يجب أن يتخذها الوزير هو وقف هذه اللجنة عن العمل وإحالتها إلى جهات التحقيق، مبينا أن قانون لجنة المناقصات واضح في المادة 82 في التعامل مع التجاوز على القانون والتعدي على المال العام.

وشدد الساير على ضرورة تصحيح الأوضاع وإحالة كل شخص ساهم في هذه المناقصة وغيرها للمساس بالمال العام إلى جهات التحقيق، مؤكداً أنه "سيتخذ خطوات تصعيدية والكشف عن هذه التجاوزات لتكون متاحه للجميع".

الطريجي لإنشاء مركزين صحيين متكاملين في العبدلي والوفرة

أعلن النائب د.عبد الله الطريجي عن تقدمه باقتراح برغبة بإنشاء مركزين صحيين متكاملين يحتويان على جميع التخصصات الطبية مع طاقم طبي مؤهل ومتخصص لكل مركز، في منطقة العبدلي ومنطقة الوفرة الزراعية.

عبد الله الطريجي

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعتبر مدينتا العبدلي والوفرة الزراعية من المناطق الجاذبة للسكان لهدوئها ونقاء جوها، سواء من أصحاب المزارع وغيرهم من المترددين عليها، ما أدى إلى كثافة السكان فيها، مع اضطرارهم في الحالات المرضية المفاجأة إلى العودة الى أقرب مركز صحي والذي يبعد مسافة كبيرة من المدينتين المذكورتين، ما يؤثر على الحالات المرضية وبخاصة الحالات المستعجلة والخطيرة نظرا لبعد المسافة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإنشاء مركزين صحيين متكاملين يحتويان على جميع التخصصات الطبية مع طاقم طبي مؤهل ومتخصص لكل مركز، في منطقة العبدلي ومنطقة الوفرة الزراعية.

عبدالله المضف يسأل وزير الأشغال عن إحالة قياديين في «الزراعة» إلى النيابة

توجه النائب عبدالله المضف بسؤال برلماني إلى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون الشباب علي الموسى استفسر فيه عما أثير بشأن إحالة قياديين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية إلى النيابة العامة.

عبدالله المضف

وقال المضف في مقدمته "التزاماً بنص المادة "50" من الدستور التي نصت على فصل السلطات مع تعاونها، واستكمالاً لدورنا الرقابي في متابعة العديد من الملفات والقضايا ولاسيما ما أثرناه حول الحيازات الزراعية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وعطفاً على ما نشر بتاريخ 27/1/2022 في وسائل الإعلام أن وزير الأشغال العامة أحال قياديين في الهيئة إلى النيابة العامة".

وأضاف: بناء على ما سبق أطلب ملف الإحالة كاملاً وما تضمنه من أسانيد قانونية وأدلة وتقارير، وهل تضمنت الإحالة تقرير لجنة حماية الأموال العامة رقم "2" بصفتها لجنة تحقيق في الفصل التشريعي الخامس عشر؟ كما اطلب كشفا مفصلا يتضمن أسماء ومناصب الفريق القانوني الذي أعد كشوف الإحالات للنيابة العامة.

وتابع: هل تم تشكيل لجان تحقيق أو لجان تقصي حقائق للفحص أو التحقق مما تضمنه تقرير لجنة حماية الأموال العامة المشار إليه أو ما تضمنه تقرير ديوان المحاسبة بشأن تقييم كفاءة وفعالية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من نتائج تلك اللجان، وأسماء القياديين في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ومناصبهم الذين تمت إحالتهم للنيابة العامة، وهل ترتب على هذه الإحالة إيقافهم عن العمل؟

استفسر من وزير التجارة عن مستحقي صرف مكافأة الضبطية القضائية

المناور للموسى: ماذا تم بشأن الاتفاقية الاستشارية المبرمة مسبقا بـ 15 مليون دينار؟

وجه النائب أسامة المناور سؤالين برلمانيين لكل من وزير الأشغال العامة ووزير التجارة والصناعة.

وسأل المناور وزير الأشغال وزير الدولة لشؤون الشباب عن "القضايا والدعاوى الجزائية والمدنية والتجارية والإدارية المرفوعة ضد الهيئة العامة للطرق أو منها وما انتهى إليه وضعها الحالي وقيمة المبالغ المحكوم بها لمصلحة الهيئة أو ضدها".

وقال: "ماذا تم بشأن الاتفاقية الاستشارية المبرمة بواسطة المدير العام السابق بـ 15 مليون دينار؟"، طالبا تزويده بنسخة من عقد الاتفاقية وبقرار تشكيل واختصاصات وأعضاء وموظفي مكتب التدقيق والرقابة الداخلية.

وأضاف: «ما هي المبالغ المستحقة للدولة ولم يتم تحصيلها حتى الآن؟ وما أسباب ذلك؟»

وفي سؤال وجهه لوزير التجارة، استفسر المناور عن «صحة قيام وزارة التجارة بصرف 610 آلاف دينار مكافآت الضبطية القضائية لبعض موظفي الوزارة دون استحقاقها»، طالبا تزويده بكشف بأسماء من تم الصرف لهم.

أسامة المناور

وقال: ما هي أسباب صرف مكافأة خاصة بلغت 150 ألف دينار دون سند قانوني لبعض الموظفين دون الآخرين بعذر استخدامهم سياراتهم الخاصة؟ مضيفا: "يرجى تزويدي بكشف أسماء المستشارين الذين تم صرف مبلغ 684 ألف دينار مكافآت شهرية لهم وقيمة كل مكافأة لكل منهم؟ ونسخة من قرارات الاستعانة بهم أو التعاقد معهم؟ مع تبيان جنسيتهم وذلك خلال السنوات الخمس الماضية". وتابع: "ما هي الوظائف القيادية والإشرافية الشاغرة في وزارة التجارة والصناعة ومدة شغر كل وظيفة حتى الآن؟ ولماذا لم يتم الإعلان عن توفر الفرص الوظيفية أو التعيين فيها من المستحقين؟ وما هي نسبة الإحلال في الوزارة خلال السنوات الخمس الماضية، وكم يبلغ عدد الموظفين الوافدين فيها حتى تاريخ الإجابة على السؤال مع تبيان عددهم ووظائفهم؟"